د. عزت البحيري أستاذ القانون الخاص في كلية الشريعة لـ« الشرق »:

قطر رائدة على المستوى العالمي في الحماية التشريعية للبيئة

لدولة انضمت لاتفاقيات دولية لمكافحة التلوث النفطي

جانب من جهود حماية البيئة

■ المجلس الأعلى للبيئة يعد آلية عملية لضمان احترام القوانين

■ علاء فتحي ■

د. عزت البحيري

د الدكتور عزت محمد حيري أستاذ القانون الخاص ة الشريعة والقانون والدراسات لامية بجامعة قطر أن دولة تعتبر من الدول الرائدة على توى العالم في مجال الحماية شريعية للبيئة حيث أصدرت يد من التشريعات البيئية اظ على البيئة وحمايتها من وث بمختلف أشكاله مع وضع ات لضمان فعالية القواعد شريعية مشيراً إلى أن قطر مت إلى اتفاقيات دولية عديدة جال حماية البيئة والحفاظ ها منها اتفاقية الكويت يمية للتعاون لحماية البيئة التلوث والبروتوكول الخاص عاون الإقليمي في مكافحة وث بالزيت والمواد الضارة ري في الحالات الطارئة.. اقية بروكسل لعام 1969 اصة بالمسؤولية المدنية عن ار التلوث بالنفط والاتفاقية ية الخاصة بحق التدخل في ة وقوع حادثة تسبب تلوثا أو ل أن تسبب تلوثاً بالنفط في ي البحار.

وأضاف د. البحيري في تصريح لـ«الشرق» كما انضمت قطر بموجب المرسوم رقم 90 لسنة 1996 إلى أهم اتفاقية في مجال حماية وصيانة التنوع البيولوجي واستخدام موارده على نحو قابل للاستمرار والموقعة من مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992.

وقال: يعتبر إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية قسمة الآلية العملية لضمان الاحترام الكامل للقوانين البيئية من كل جهات الدولة ووضع السياسة العامة لحماية البيئة ووضع نظم واشتراطات بيئية يجب توافرها في أي نشاط أو إنتاج أو استخدام أي منشأة أو القيام بأي نشاط لضمان عدم وجود أي أضرار بالبيئة.

وحول مدى فعالية التشريعات البيئية والقوانين الخاصة بحمايتها قال د. عزت البحيري: أدركت دول العالم ضرورة الحفاظ على البيئة بكافة جوانبها منذ إحساسها بالأخطار التي تتهدد البيئة وانعكس ذلك في صورة اهتمام كبير وتنظيم قانوني عن طريق وضع التشريعات التي تهدف إلى منع التلوث أو التقليل منه لأقل مستوى.. إضافة إلى أن ازدياد النشاط الإنساني وتطوره أدى إلى المساس بالبيئة بأشكال مختلفة لمواجهة هذه المخاطر بوسائل شتى بإيجاد الحماية القانونية سواء على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى العالمي بإبرام اتفاقيات عديدة وعقد مؤتمرات دولية.

وأضاف: لم يعد مفهوم حماية البيئة قاصراً على الحفاظ عليها وحمايتها من التلوث فقط بل امتد إلى حماية التنوع البيولوجي واستخدام الموارد البيئية على نحو قابل للتطور دون أي آثار سلبية ضارة.

وحول دور دولة قطر في حماية البيئة قال د. البحيري نظراً لأن قطر دولة ساحلية فقد بدأت بوضع حماية قانونية للبيئة البحرية تضمنت أحكاماً مهمة أعطت الجهات المسؤولة الصلاحيات اللازمة لمراقبة وتنظيم عمليات الصيد بهدف تنظيم استغلال الثروات البحرية والمحافظة عليها.. كما اعطى القانون ميزة للهيئات والأفراد الذين يقومون بالصيد لأغراض بحثية وعلمية.

وأضاف إلى ذلك أصدر المشرع القطري مجموعة كبيرة من القوانين البيئية منها القوانين المنظمة للنظافة العامة في الدولة والتي لم تقتصر في حمايتها على النظافة بمفهومها المباشر وإنما تضمنت حماية العناصر البيئية والبيولوجية فضلاً عن قوانين حماية الصحة العامة ومكافحة التدخين، ورقابة مخازن الأدوية وامتدت الحماية إلى صحة الحيوان باعتباره من الكائنات الحية والتي تخالط بعض الأماكن المأهولة وتكون سبباً في نقل الأمراض، وكذلك قوانين حماية البيئة النباتية وغير ذلك من القوانين.